دراسة حكومية حديثة توصي بـ :

تكثيف الحملات والبرامج التوعوية عن مخاطر العنف القائم على النوع

ضرورة توفير فرص عمل للآباء العاطلين ومحاربة ظاهرة أطفال الشوارع

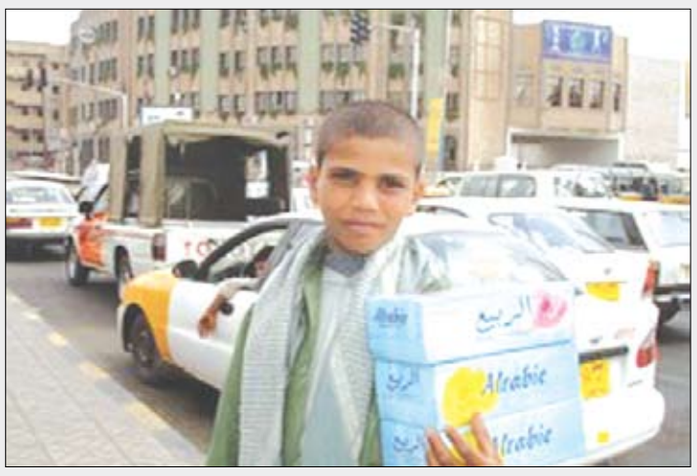

عمالة الاطفال في اليمن

الحكومة مطالبة بتبني إجراءات تمكن المرأة من الإبلاغ عن أي عنف يمارس ضدها

الأطفال أكثر تعرضاً للعنف الجسدي والأذى الجنسي

صنعاء / سبأ :

كشفت دراسة حكومية حديثة أن معظم فئات النوع الاجتماعي تتعرض للعنف وأن الاختلاف يكمن في نسب العنف وأماكن انتشاره وأشكاله.

وأشارت الدراسة التي أعدها مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء ومركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة إلى أن الأطفال الذكور هم الفئة الأكثر تعرضا للعنف الجنسي والعنف الجسدي بنسبة 7ر82 بالمائة، 1 ر 90 بالمائة .

وأظهرت الدراسة أن 2 ر 72 بالمائة من الفتيات تعرضن للعنف الجنسي و 8 ر 64 بالمائة تعرضن للعنف الجسدي وأن فئة النساء جاءت في المرتبة الأولى من حيث التعرض للعنف النفسي بنسبة 66 بالمائة.

وفسرت الدراسة من وجهة نظر العينة المبحوثة من أمانة العاصمة ومديريتين من ست محافظات، الأسباب التي تؤدي إلى العنف الجنسي وإلى غياب التوعية لتلك الفئات حول كيفية حماية نفسها من الاعتداء الجنسي والجسدي من قبل الكبار.

وأظهرت الدراسة أن الأكثر ممارسة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي هم الذكور بنسبة 3 ر 81 بالمائة للعنف النفسي، و 5 ر 64 بالمائة للعنف الجسدي كالعض والضرب، 7 ر 86 بالمائة للعنف كمحاولة القتل والحرق و9 ر 83 بالمائة للتحرش والملامسة و 4 ر 87 بالمائة للاختطاف والاغتصاب.

في حين رأت العينة المبحوثة أن نسبة ممارسة الإناث للعنف النفسي 3 ر 12 بالمائة، والعنف الجسدي بنسبة 9 ر 11 بالمائة، والعنف الخاص بمحاولة القتل والحرق بنسبة3 ر 13 بالمائة، والعنف الجنسي كالتحرش والملامسة 1 ر16 بالمائة، والاختطاف والاغتصاب بنسبة 6 ر 12 بالمائة.

وذكرت الدراسة أن البيت أكثر الأماكن التي يمارس فيها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بمعظم أشكاله، فالعنف الجسدي كالضرب والعض احتل المرتبة الأولى بنسبة 3 ر 64 بالمائة، والعنف النفسي في المرتبة الثانية بنسبة 9 ر 62 بالمائة، والعنف الجسدي كالحرق ومحاولة القتل والطعن بنسبة 9 ر 54 بالمائة.

وفيما يتعلق بالتحرش والمعاكسات أشارت الدراسة إلى أنه يحدث في الأماكن العامة كالشوارع والأسواق ووسائل المواصلات بنسبة 3 ر 77 بالمائة، مقارنة بالبيت والذي تصل النسبة فيه إلى 3 ر 18 بالمائة، فيما جاء العنف الجسدي كالاختطاف والاغتصاب في الأماكن العامة أكثر من أي مكان بنسبة بلغت 2 ر 54 بالمائة مقارنة بنسبة ممارسته في البيت 1 ر 37 بالمائة.

ولفتت الدراسة إلى أن الإناث يتعرضن في البيت لمعظم أشكال العنف النفسي والجسدي كالضرب والعض والحرق والقتل القائم على أساس النوع الاجتماعي بنسب بلغت " 33 بالمائة، و35 بالمائة و7 ر 26 بالمائة على التوالي " وهي نسب أعلى من النسب الخاصة بالذكور والتي بلغت " 8 ر29بالمئة، 3 ر 29 بالمائة، 1 ر8 بالمائة على التوالي ".

ودلت الدراسة على إن الإناث يتعرضن للعنف الجسدي كالتحرش والمعاكسات والاختطافات والاغتصاب في الأماكن العامة بنسب " 2 ر 41 بالمئة، 27 بالمائة " مقارنة بنسب تعرض الذكور للعنف نفسه والتي بلغت " 9 ر 35 بالمائة، 2 ر 18 بالمائة ".

واستعرضت عينة الدراسة التي شملت " نساء ورجالاً وبنات وأولاداً جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي غير أن هناك تفاوتا بين نسب استجابات العينة عن أكثر أشكال العنف انتشارا .. مبينة أن العنف النفسي كالشتم والاحتقار يعد أكثر الأشكال انتشارا بنسبة " 3 ر 85 بالمائة، يليه العنف الجسدي الضرب والعض بنسبة " 79 بالمائة".

وشخصت الدراسة أسباب العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، إلى ثلاثة أسباب أولها الثقافة المجتمعية وبيئته المتمثلة في المعتقدات الخاطئة بمفهوم القوامة وانتشار الشائعات التي تمس الأخلاق وخصوصا عن النساء والتقاليد المتجذرة عند الكثير لتمييز الذكر على الأنثى والبطالة والفقر واعتبار العنف كنوع من التأديب والتربية والضغوط التي يمارسها المجتمع على الأفراد وخصوصا الرجال .

وثانيها علاقته بالمعنف من حيث إصابة الجاني بمرض نفسي نتيجة معاناة في الصغر أو بسبب اضطراب في شخصية الفرد ، وضعف الوازع الديني ، وتدني المستوى التعليمي ، وتعاطي المخدرات وعدم وجود قوانين تعاقب ممارس العنف.

وثالثها التي لها علاقة بالضحية وخصوصا المرأة أو البنت من حيث خروج المرأة من البيت وضعف شخصيتها وقيام بعض النساء أو البنات بتصرفات خاطئة أو سلوك يثير غضب ولي الأمر وعدم قدرتها على التمييز بين الصح والخطأ.

وفيما يتعلق بخبرات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، أشارت الدراسة إلى أن الإناث المعنفات من إجمالي الإناث المستجيبات اعتبرن العنف كالسب والصراخ والتهديد إساءة بنسبة 5 ر 93 بالمائة ، في حين يرى الذكور هذا العنف إساءة بنسبة 2 ر 86 بالمائة من إجمالي الذكور المعنفين.

النساء المعنفات اعتبرن العنف الجسدي كالضرب الخفيف إساءة في حد ذاته بنسبة 7 ر 94 بالمائة، في الوقت الذي اعتبره الذكور إساءة بنسبة 5 ر 86 بالمائة، في حين تقاربت نسب الإناث والذكور المعنفين حول العنف المؤدي إلى جروح وطعن واعتباره إساءة بنسب 4 ر96 بالمائة بين الإناث 9 ر91 بالمائة بين الذكور.

فيما بلغت نسبة الإناث اللائي اعتبرن التحرش والملامسة "احد أشكال العنف الجنسي " إساءة 95 بالمائة، من إجمالي الإناث المعنفات" المستجيبات" بينما بلغت نسبة من يعتقد أنه إساءة من الذكور 3 ر85 بالمائة.

وعن إدراك الإناث ووعيهن بأشكال العنف الموجه نحوهن في مواقع العمل أوضحت الدراسة أن نسبة 4 ر27 بالمائة من النساء العاملات المتزوجات يدركن أن العنف النفسي من شتم وصراخ وتهديد يعتبر إساءة، فيما اعتبر الذكور العنف النفسي بأشكاله المختلفة إساءة بنسبة 2 ر84بالمئة.

كما أن الإناث العاملات اللائي يعتقدن أن العنف الجسدي من ضرب خفيف أو ضرب مؤدي إلى جروح " محاولة الطعن " إساءة تراوحت نسبتهن بين 5ر13 بالمائة، و 7 ر87 بالمائة من إجمالي النساء العاملات .

كما بلغت نسبة الإناث العاملات اللاتي اعتبرن العنف الجنسي من معاكسة وتحرش إساءة 3 ر 11 بالمائة من إجمالي العاملات من أفراد العينة، فيما تجاوزت نسبة الإناث اللاتي يدركن بأن الاختطاف والاغتصاب إساءة 4ر4 بالمائة من إجمالي النساء العاملات.

وتتساوى إلى حد ما نسبة الذكور الذين يدركون أن العنف الجنسي من معاكسة وتحرش واختطاف واغتصاب يمثل إساءة بنسب " 3 ر12 بالمائة، 5ر12بالمئة من إجمالي الذكور العاملين من أفراد العينة .

أما نسبة الطالبات اللاتي اعتبرن العنف النفسي من شتم وصراخ وتهديد في المدرسة إساءة 7 ر80 بالمائة من إجمالي الفتيات المعنفات اللاتي اعتبرن ذلك إساءة بنسبة 3 ر29 بالمائة من إجمالي فتيات عينة الدراسة.

واعتبر الأولاد والفتيات أن العنف الجنسي من معاكسة وتحرش إساءة بنسبة " 7 ر22 بالمائة، 6 ر 21 بالمائة" من إجمالي الأولاد والفتيات المعنفين جنسيا، فيما اعتبر الأولاد والفتيات الاختطاف والاغتصاب إساءة بنسبة " 1 ر25 بالمائة، و 8 ر15 بالمائة" من إجمالي الأولاد والفتيات المعنفين.

أما عن الأسباب التي تمنع النوع الاجتماعي من التبليغ بحالات العنف فقد ذكر أفراد العينة ذكورا وإناثا أن المحافظة على السمعة من أكثر الأسباب التي تمنع الضحايا من التبليغ بنسب 8 ر 86 بالمائة، 2 ر86 بالمائة " والمحافظة على تماسك الأسرة في المرتبة الثانية بنسبة 8 ر88 بالمائة للإناث، و7 ر83 للذكور، إضافة إلى قناعتهم بعدم جدية وحزم الأجهزة الأمنية في البلاغات التي تتسلمها بهذا الشأن.

وأوضحت العينة أن الخجل سبب رئيسي لعدم التبليغ بأشكال العنف، حيث تقاربت النسب بين الذكور والإناث" 4ر62 بالمائة، 6 ر65 بالمائة على التوالي، ما يدل على أن الفئة المستضعفة تعطي لعامل الخجل اعتباراً في عدم الإبلاغ عن العنف الممارس ضدها.

وأظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل إجابات أفراد العينة المبحوثة موقفين يتمثل الأول في أن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان، فيما يرى أصحاب الموقف الثاني أن بعض أنواع العنف ليست انتهاكا لحقوق الإنسان كحالات الزواج المبكر والضرب بدافع التربية وحرمان الفتيات من الدراسة بالخارج .

وعن الآثار النفسية والجسدية الناتجة عن ممارسة العنف، أفصح أفراد عينة الدراسة أنهم يعانون جراء العنف من الشعور بالحزن والضيق والهم والقهر والتوتر والقلق والعزلة والانطوائية والغضب والاستياء والمهانة والاحتقار، وأكثرها معاناة النساء المتزوجات بنسبة 86 بالمائة، وغير المتزوجات بنسبة 70 بالمائة والفتيات بدرجة كبيرة بنسبة 97 بالمائة .

وبلغت نسبة الفتيات اللاتي يعانين من الشعور بالاكتئاب جراء العنف الممارس ضدهن 22 بالمائة، يليها الشعور بالقهر بنسبة 19 بالمائة والشعور بالضيق والغضب 16 بالمائة والانعزال بنسبة 14 بالمائة .

وأوصت الدراسة بتشكيل لجنة وطنية تضم اختصاصين اجتماعيين وتربويين ونفسيين وقانونيين وإعلاميين ورجال دين لوضع سياسات إستراتيجية علمية لمعالجة ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

كما أوصت بتكثيف حملات وبرامج توعوية عن مخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وضمان استمراريتها لاسيما في المحافظات الريفية بأساليب حديثة وسهلة وسريعة التأثير بعيدة عن الأساليب الجامدة.

وشددت على ضرورة تنفيذ برامج إرشادية للأفراد الذين يقضون العقوبات القانونية في السجون وتدريب أفراد الشرطة حول التعامل مع قضايا العنف وتدريب القضاة حول التشريعات التي تسهم في إيقاف العنف.

وأكدت أهمية توفير فرص عمل للآباء العاطلين ومحاربة ظاهرة أطفال الشوارع والمهمشين والحد من ظاهرة العنف القائم على أساس النوع، وتحريم العنف المنزلي .. داعية الحكومة إلى تبني إجراءات تمكن المرأة من الإبلاغ عن أي عنف ممارس ضدها في أي مكان.

في ختام دورة شبابية لإعداد المشاريع الصغيرة

الشعيبي يحث على المشاركة في المشاريع الإنمائية التي تخلق فرص عمل للشباب

خلال اختتام الدورة

جانب من المشاركين

عدن / سبأ :

أختتمت أمس في محافظة عدن دورة تدريبية حول إعداد المشاريع الصغيرة ودعمها وبناء القدرات نظمها فرع اتحاد شباب اليمن بعدن بدعم من منظمة رعاية الأطفال "برنامج تمكين الشباب" الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية وصندوق التضامن للتمويل الصغير والأصغر.

وهدفت الدورة التي استمرت ثلاثة أيام إلى رفد 25 متدرباً بالطرق والأساليب المتبعة في إعداد وتخطيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات المردود الاقتصادي.

وفي الاختتام حث وكيل محافظة عدن سلطان الشعيبي الشباب على بذل مزيد من الجهود للمشاركة الفاعلة في مثل هذه المشاريع الإنمائية التي تساهم في خلق فرص عمل للشباب وتلبية احتياجاتهم.

من جانبه أشار رئيس فرع الاتحاد العام لشباب اليمن بعدن منصور الحريري إلى أن الدورة سعت إلى تطوير قدرات الشباب لتمكينهم من مواجهة الفقر والبطالة وفتح آفاق جديدة في طريق العمل والبناء والتنمية الاقتصادية والمجتمعية الشاملة وتوفير فرص عمل حتى يتمكنوا من تحسين ظروفهم المعيشية.

ولفت إلى أن البرنامج التمويلي للمشاريع الصغيرة يأتي في إطار اهتمام الاتحاد بالشباب كونهم الركيزة الأساسية في التنمية من خلال تنظيم ست دورات تدريبية استفاد منها 150 متدربا حول كيفية إعداد المشاريع الصغيرة والتخطيط لإقامة مشاريع اقتصادية في ظل الفقر والبطالة لتلبية احتياجاتهم.. ودعا برنامج تمكين الشباب بعدن ولحج وأبين إلى ضرورة تمديد فترة البرنامج لاستيعاب 200 شاب وشابة.

بدورها عرضت الجهة الممولة للمشاريع ممثلة بصندوق التضامن للتمويل الصغير والأصغر بعدن شروط تقديم القروض والآليات المتعامل بها للموافقة عليها بالإضافة إلى عرض عدد من أصحاب المشاريع الصغيرة قصص سنوات من النجاح بعد البدء بمشاريعهم من الصفر.

يذكر أن برنامج تمكين الشباب يأتي في إطار خطة فرع الإتحاد لإشراك الشباب في عملية التنمية الشاملة من خلال تدريبهم وتأهيلهم بمجالات مختلفة وكذا ضمن خططه الخاصة بالمشاركة في إنجاح فعاليات خليجي عشرين التي ستقام في مدينة عدن.

حضر الاختتام القنصل البريطاني بعدن روي فيسي ومنسق برنامج تمكين الشباب بعدن ولحج وأبين معين سلام ومدير صندوق التضامن للتمويل الصغير والأصغر بعدن نشوان حسان.

اختتام ورشة عمل عن أضرار سيول أكتوبر 2008م بسور مدينة شبام التاريخية

مدينة شبام

شبام / خالد بن عمور:

اختتمت أمس بمدينة شبام التاريخية ورشة العمل الخاصة بمناقشة الدراسات والتصاميم الفنية الخاصة بتنفيذ ترميمات الأضرار التي الحقتها سيول أكتوبر 2008م بسور مدينة شبام، التي نظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتنسيق مع وحدة تنفيذ البنية التحتية لمدينة شبام ومكتب الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية بمدينة شبام .

وهدفت الورشة التي شارك فيها خمسة عشر كادرا من جامعات صنعاء وعدن وحضرموت والصندوق الاجتماعي للتنمية و الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية ومشروع التنمية الحضرية بمدينة شبام (جي -تي -زد) وعدد من ذوي الخبرات المحلية في العمل العمراني مناقشة الوضع الراهن لسور مدينة شبام والخروج برؤية موحدة بشأن شروط المرجعية المعدة لمشروع ترميم سور هذه المدينة التاريخية إضافة إلى الاطلاع عن قرب على منشآت السور والاطلاع على المشاكل التي يعاني منها فضلا عن البنود اللازمة لترميم السور من قبل كل الجهات.

وفي بداية فعاليات الورشة أكد وكيل محافظة حضرموت لشئون مديريات الوادي والصحراء عمير مبارك عمير أهمية عقد هذه الورشة التي تهدف إلى الحفاظ على مدينة شبام من أخطار الكوارث الطبيعية كون المدينة تعد أول ناطحات سحاب في العالم وأول ناطحات عربية بنيت من الطين منذ مئات السنين.لافتاً في كلمته إلى أن مدينة شبام حظيت باهتمام وعناية كبيرة من قبل الحكومة و منظمة اليونسكو للحفاظ عليها خوفا من الاندثار.

فيما أشار رئيس وحدة المياه والبيئة بالصندوق الاجتماعي للتنمية عبدالوهاب المجاهد إلى أن نسبة سير العمل الجاري في مشروع البنية التحتية الممول من الصندوق الاجتماعي للتنمية قد بلغت 20 ٪ شملت شبكة المجاري والتوصيلات المنزلية.لافتاً إلى أن العمل مستمر لتوريد المواد الخاصة بشبكة الكهرباء والاتصالات.